

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم

في المحاضرة السابقة درسنا مفهوم أسهم الخزينة والمعالجة المحاسبية لأسهم الخزينة حيث أن أسهم الخزينة هي الأسهم التي تشتريها الشركة من أسهمها من السوق وتسحبها من التداول أما في هذه المحاضرة فسنتناول المعالجة المحاسبية لتعديل رأس المال .

تعديل رأس مال الشركات المساهمة :

يتركز على رأس المال أحد التعديلين التاليين :

١- زيادة رأس المال.

٢- تخفيض رأس المال.

أولاً : زيادة رأس المال :

قد تقوم الشركات بزيادة رأسمالها لعدة أسباب منها تمويل خطوط إنتاجية جديدة أو من أجل التوسع كافتتاح فروع جديدة.

إن تعديل رأسمال الشركات المساهمة هو تعديل لعقد هذه الشركة وبالتالي فإنه يتطلب الموافقة عليه وصدر قرار بهذا الشأن من الهيئة العامة غير العادية في الشركة إضافة إلى الموافقات اللازمة من وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية.

يتم زيادة رأس المال بإحدى الطرق التالية :

١- إصدار أسهم جديدة.

٢- زيادة رأس المال بالاحتياطات والأرباح المحتجزة.

٣- تحويل رأس المال المقترض إلى أسهم.

أولاً : زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة :

في هذه الحالة يتم زيادة رأس المال بدخول أموال جديدة إلى الشركة من قبل المكتسبين بالأسهم المصدرة سواء كان المكتسبين مساهمين قدامى أو مساهمين جدد.

هنا لا بد من الإشارة إلى مفهوم تم دراسته في محاضرات سابقة وهو مفهوم رأس المال المصرح به وهو رأس المال الذي تستطيع الشركات إصداره دون الرجوع إلى وزارة الاقتصاد حيث أنه كما رأينا تحصل الشركة عند تأسيسها على حد من رأس المال يمكنها إصداره وطرحه على الاكتتاب العام ولكن الشركات قد لا تطرح كامل رأس المال المصرح به على الاكتتاب وإنما قد تحتفظ بهذا المقدار لإصداره لاحقاً عند الحاجة إليه، ولكن إذا أرادت الشركة أن تصدر مزيداً من رأسمالها بأكبر من رأس المال المصرح به لا بد من الرجوع إلى وزارة الاقتصاد والحصول على الموافقة وأيضاً الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية.

عندما تطرح الشركة أسهم جديدة على الاكتتاب العام تظهر لدينا مشكلتين :
المشكلة الأولى هي تحديد السعر الذي لا يؤثر على القيمة السوقية للأسهم ويحافظ عليها.
المشكلة الثانية هي القيمة الدفترية للأسهم قبل إصدار الأسهم الجديدة وبالتالي فإذا كان سعر إصدار الأسهم الجديدة أقل من القيمة الدفترية للأسهم القديمة تظهر هنا لدينا مشكلة أن المساهمين الجدد سيحصلون على جزء من الاحتياطات التي تكونت خلال عمر الشركة وهذه الاحتياطات هي حق للمساهمين القدامى ولحل هذه المشكلة يظهر لدينا مفهوم حق الأفضلية.

تحديد سعر إصدار الأسهم الجديدة :

إن إصدار الأسهم الجديدة بالقيمة الاسمية يشكل ضررا على المساهمين القدامى لأنه بذلك يأتي المساهمين الجدد ويشاركون المساهمين القدامى في الأرباح المحتجزة والاحتياطيات. إن القيمة الدفترية هي المؤشر أو القيمة الحقيقية لأسهم الشركة وتعبر عن المركز المالي للشركة فتحدد القيمة السوقية للأسهم ولكن القيمة السوقية تتأثر بعوامل أخرى كثيرة كالإشاعات أو العرض والطلب..... الخ. وبالتالي فقد تكون القيمة السوقية أكبر من القيمة الدفترية أو أصغر منها أو تساويها.

- إذا كانت القيمة السوقية أقل من القيمة الدفترية فالشركة هنا لن تستطيع أن تطرح الأسهم المصدرة على الاكتتاب بالقيمة الدفترية لأنه بذلك يفضل المستثمرين شراء الأسهم من السوق المالية لأنها أرخص من القيام بشرائها من الشركة مباشرة ولذلك فإن هذه الحالة مستبعدة.

- أما إذا كانت القيمة السوقية أعلى من القيمة الدفترية فإن الشركة تستطيع أن تطرح أسهمها إما بالقيمة الدفترية أو بأعلى منها، وإذا تم طرح الأسهم بالقيمة الدفترية أو بأعلى منها فذلك لن يؤثر على حقوق المساهمين القدامى، أي أنه لن يستفيد المساهمين الجدد من الأرباح والاحتياطيات في الشركة والتي هي حق المساهمين القدامى كما ذكرنا.

- أما إذا كانت القيمة السوقية أدنى من القيمة الدفترية لأي سبب من الأسباب فهنا تضطر الشركة إلى إصدار الأسهم الجديدة بأقل من القيمة الدفترية وربما أقل من القيمة السوقية أيضا. هنا في هذه الحالة عند إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الدفترية يكون المساهمين الجدد قد استفادوا بجزء من الاحتياطيات والأرباح المحتجزة التي هي من حق المساهمين القدامى، أي أن المساهمين القدامى يخسرون جزء من هذه الأرباح والاحتياطيات لقاء استفادة المساهمين الجدد، ولتعويض المساهمين القدامى عن هذه الخسارة يتم إعطاؤهم حق الأفضلية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة المصدرة، ولكن حق الاكتتاب بالأسهم المصدرة هو ليس مطلقا وإنما هو حق محدود بحيث يستفيد كل مساهم قديم من خلال الاكتتاب بالأسهم بالقدر الذي خسره من عملية إصدار الأسهم.

يتحدد حق الأفضلية من خلال معرفة الفرق بين القيمة الدفترية لأسهم الشركة قبل الزيادة وأسهم الشركة بعد الزيادة، ويمثل هذا الفرق القيمة التي يستفيد منها المساهمين الجدد على حساب المساهمين القدامى.

خطوات إيجاد حق الأفضلية :

- ١- إيجاد القيمة الدفترية للأسهم قبل زيادة رأس المال.
- ٢- إيجاد القيمة الدفترية للأسهم بعد زيادة رأس المال.
- ٣- إيجاد الفرق بين القيمة الدفترية قبل الزيادة والقيمة الدفترية بعد الزيادة ويمثل هذا الرقم مؤشرا على القيمة التي يخسرها المساهم القديم لقاء شراء المساهم الجديد سهم واحد.
- ٤- إيجاد الفرق بين قيمة إصدار الأسهم الجديدة والقيمة الدفترية للأسهم بعد الزيادة ويمثل هذا الرقم مؤشرا عن القيمة التي يحققها المساهم الجديد من حقوق المساهمين القدامى عند شراء سهم واحد من الأسهم المصدرة.
- ٥- إيجاد (س) والتي هي عبارة عن تقسيم الرقم الناتج عن الخطوة (٤) على الرقم الناتج من الخطوة (٣)، وتفسر (س) على أنه كل مساهم قديم له الأفضلية بالاكتتاب بسهم واحد من الأسهم الجديدة المصدرة عن كل (س) سهم يملكه في الشركة.

يطلق على (س) حق الأفضلية.

مثال :

إن الأسهم المصرح بها لشركة الصناعات المعدنية هي ٥٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٦٠٠ ل.س "أي الأسهم التي تستطيع إصدارها دون الرجوع لموافقة الوزارة" وقد كانت حقوق الملكية في الشركة في ٢٠٠٩/١/١ كم يلي :

٢٢٥٠٠٠٠٠	رأس المال-أسهم عادية (٤٥٠٠٠٠ سهم × ٥٠٠ ل.س)
٣١٥٠٠٠٠٠	رأس المال الإضافي (٤٥٠٠٠ سهم × ٧٠ ل.س علاوة إصدار)
٢٥٦٥٠٠٠٠	رأس المال المدفوع
١٦٠٠٠٠٠٠	احتياطي إجباري
٢٠٠٠٠٠٠٠	احتياطي توسع
٤٥٠٠٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة
٣٣٧٥٠٠٠٠٠	اجمالي حقوق الملكية.

قررت الشركة زيادة رأسمالها لتمويل أحد مشاريعها فقررت إصدار ٥٠٠٠ سهم وطرحها للاكتتاب العام.
والمطلوب :

- ١- تحديد سعر الإصدار العادل للأسهم (أي القيمة الدفترية للأسهم قبل الزيادة).
- ٢- تحديد علاوة الإصدار التي يجب أن يدفعها المساهمين الجدد كي لا يستفيد أي منهم على حساب المساهمين القدامى.

الحل :

أولاً:

القيمة الدفترية للأسهم = اجمالي حقوق الملكية ÷ عدد الأسهم.
القيمة الدفترية للأسهم = ٣٣٧٥٠٠٠٠٠ ÷ ٤٥٠٠٠ = ٧٥٠ ل.س وهو السعر العادل لإصدار الأسهم.

ثانياً :

علاوة الإصدار = سعر الإصدار - القيمة الاسمية.
علاوة الإصدار التي لا يحقق أي من المساهمين مكاسب على حساب الآخر = القيمة الدفترية للأسهم - القيمة الاسمية للأسهم.
وبالتالي = ٧٥٠ - ٥٠٠ = ٢٥٠ ل.س
- من المثال السابق بفرض أن الشركة طرحت الأسهم للاكتتاب بسعر إصدار ٧٠٠ ل.س
المطلوب :

- ١- تحديد حق الأفضلية.
- ٢- قيود اليومية اللازمة لإصدار الأسهم بفرض أن الشركة طلبت قيمة الأسهم على دفعة واحدة عند الاكتتاب وتم الاكتتاب بجميع الأسهم وقامت الشركة بإصدار شهادات الأسهم.
- ٣- إظهار حقوق الملكية بعد الزيادة.

الحل :

أولاً : تحديد حق الأفضلية : وفق الخطوات التي ذكرناها :

١- إيجاد القيمة الدفترية للأسهم قبل زيادة رأس المال.
قمنا بتحديدنا بـ ٧٥٠ ل.س.

٢- إيجاد القيمة الدفترية للأسهم بعد زيادة رأس المال.

القيمة الدفترية للأسهم بعد الزيادة = (إجمالي حقوق الملكية القديمة + رأس المال المدفوع الجديد) ÷ (عدد الأسهم القديمة + عدد الأسهم الجديدة)
القيمة الدفترية بعد الزيادة = (رأس المال المدفوع القديم + الأرباح المحتجزة والاحتياطيات + رأس المال المدفوع الجديد) ÷ (عدد الأسهم القديمة + عدد الأسهم الجديدة)
ملاحظة : رأس المال المدفوع = القيمة الاسمية للأسهم + علاوة الإصدار كما هو موضح في حقوق الملكية.

القيمة الدفترية بعد الزيادة = $\{ (٥٠٠٠ \times ٧٠٠) + ٣٣٧٥٠٠٠٠ \} \div (٥٠٠٠ + ٤٥٠٠٠)$
القيمة الدفترية بعد الزيادة = ٧٤٥ ل.س

٣- الفرق بين القيمة الدفترية قبل الزيادة والقيمة الدفترية بعد الزيادة :

$٧٥٠ - ٧٤٥ = ٥$ ل.س

٤- الفرق بين القيمة الدفترية بعد الزيادة وسعر إصدار الأسهم :

$٧٤٥ - ٧٠٠ = ٤٥$

٥- إيجاد (س) :

$٩ = ٥ \div ٤٥ = ٩$ يفسر هذا الرقم على أنه للمساهم القديم الحق بالاكتمال بسهم جديد عن كل ٩ أسهم يملكها.

ثانياً : قيود اليومية اللازمة :

ملاحظة : لا تختلف القيود هنا عن القيود عند عملية التأسيس.

٣٥٠٠٠٠٠ من ح/ المصرف

إلى المذكورين

ح/ الاكتمالات المحصلة-أسهم عادية	٢٥٠٠٠٠٠
ح/ رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	١٠٠٠٠٠٠
الاكتمال بـ ٥٠٠٠ سهم $\times ٧٠٠$ ل.س	
من ح/ الاكتمالات المحصلة-أسهم عادية	٢٥٠٠٠٠٠
إلى ح/ رأس المال-أسهم عادية	٢٥٠٠٠٠٠
إصدار شهادات الأسهم	
رأس المال-أسهم عادية (٥٠٠٠٠ سهم $\times ٥٠٠$ ل.س)	٢٥٠٠٠٠٠٠
رأس المال الإضافي (٤٥٠٠٠ سهم $\times ٧٠$ ل.س علاوة إصدار)	٣١٥٠٠٠٠
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية (٥٠٠٠ سهم $\times ٢٠٠$ ل.س)	١٠٠٠٠٠٠
رأس المال المدفوع	٢٩١٥٠٠٠٠
احتياطي إجباري	١٦٠٠٠٠٠
احتياطي توسع	٢٠٠٠٠٠٠
الأرباح المحتجزة	٤٥٠٠٠٠٠
اجمالي حقوق الملكية.	٣٧٢٥٠٠٠٠

المثال في الكتاب الصفحة ٣٨٦ :
 بالاطلاع على قسم حقوق الملكية لدى إحدى الشركات المساهمة في ٢٠٠٢/٦/٣٠ تبين ما يلي:
 ١٠٠٠٠٠٠٠ رأس المال المصدر والمدفوع (٢٠٠٠٠٠ سهم × ٥٠٠ ل.س)
 ٢٠٠٠٠٠٠٠ احتياطي اجباري وأرباح محتجزة
 ١٢٠٠٠٠٠٠٠ اجمالي حقوق الملكية.
 بتاريخه قررت الشركة زيادة رأس المال إلى ١٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س من خلال إصدار ١٠٠٠٠٠ سهم عادي بسعر إصدار قدره ٥٥٠ ل.س للسهم الواحد.
 والمطلوب :

- ١- تحديد القيمة الحقيقية (أي الدفترية) للسهم قبل زيادة رأس المال.
- ٢- تحديد القيمة الحقيقية للسهم على افتراض أنه تمت زيادة رأس المال.
- ٣- تحديد علاوة الاصدار اللازمة كي لا يحقق أي من المساهمين مكسبا على حساب مساهم آخر.
- ٤- تحديد حق الأفضلية.
- ٥- إجراء القيود اللازمة على افتراض أن القيمة طلبت على قسطين متساويين.

الحل :

- ١- القيمة الدفترية للأسهم قبل الزيادة = ١٢٠٠٠٠٠٠٠ ÷ ٢٠٠٠٠٠ سهم = ٦٠٠ ل.س
- ٢- القيمة الدفترية بعد الزيادة = {١٢٠٠٠٠٠٠٠ + (١٠٠٠٠٠ سهم × ٥٥٠ ل.س)} ÷ (٢٠٠٠٠٠ سهم جديد + ١٠٠٠٠٠ سهم قديم) = ٥٨٣.٣٣ ل.س
- ٣- تحديد علاوة الاصدار اللازمة كي لا يحقق أي من المساهمين مكسبا على حساب مساهم آخر = القيمة الدفترية قبل الزيادة - القيمة الاسمية للأسهم.
 = ٦٠٠ - ٥٥٠ = ٥٠ ل.س
- ٤- تحديد حق الأفضلية :
 وفق الخطوات التي حددناها :
- أ- القيمة الدفترية قبل الزيادة = ٦٠٠ ل.س
- ب- القيمة الدفترية بعد الزيادة = ٥٨٣.٣٣ ل.س
- ت- الفرق بين القيمة الدفترية قبل الزيادة والقيمة الدفترية بعد الزيادة :
 ٦٠٠ - ٥٨٣.٣٣ = ١٦.٦٧
- ث- الفرق بين القيمة الدفترية بعد الزيادة وسعر إصدار الأسهم :
 ٥٨٣.٣٣ - ٥٥٠ = ٣٣.٣٣
- ج- إيجاد قيمة س
 س = ٣٣.٣٣ ÷ ١٦.٦٧ = ٢ أي أنه لكل مساهم قديم الحق بالاكنتاب بسهم جديد عن كل سهمين يملكهما.

	٥- قيود اليومية اللازمة :	
	عند الاككتاب :	
من ح/ المصرف	٣٠٠٠٠٠٠	
إلى المذكورين		
ح/ الاكتابات المحصلة-أسهم عادية	٢٥٠٠٠٠٠	
ح/ رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	٥٠٠٠٠٠	
الاكتاب بـ ١٠٠٠٠٠ سهم		
	عند التخصيص :	
من ح/ الاكتابات المحصلة-أسهم عادية	٢٥٠٠٠٠٠	
إلى ح/ رأس المال-أسهم عادية	٢٥٠٠٠٠٠	
إثبات التخصيص		
	عند طلب القسط الثاني :	
من ح/ أقساط تحت التحصيل عادية-قسط ثاني	٢٥٠٠٠٠٠	
إلى ح/ رأس المال-أسهم عادية	٢٥٠٠٠٠٠	
طلب القسط الثاني		
	عند تحصيل القسط الثاني :	
من ح/ المصرف	٢٥٠٠٠٠٠	
إلى ح/ أقساط تحت التحصيل عادية-قسط ثاني	٢٥٠٠٠٠٠	
قبض قيمة القسط الثاني.		

انتهى الحل.

ثانياً : زيادة رأس المال بالاحتياطات والأرباح المحتجزة :

عادة ما تقوم الشركات باحتجاز جزء من أرباحها السنوية إما كاحتياطات إجبارية أو كأرباح محتجزة اختيارية من أجل التوسع، وتستخدم الشركة هذه الأموال المحتجزة في دعم المركز المالي للشركة، وعندما يصبح لديها أرباح واحتياطات كافية تلجأ الشركة إلى تحويلها إلى جزء من رأس المال كي تمنع توزيعها مستقبلاً الأمر الذي قد يؤثر على المركز النقدي للشركة (السيولة)

هنا زيادة رأس المال لا تتم بإدخال أموال جديدة إلى الشركة وإنما هي فقط عملية إعادة هيكلة حقوق الملكية.

يتم إصدار أسهم عادية يطلق عليها أسهم منحة بقيمة الأرباح أو الاحتياطات وتوزع على جميع المساهمين كل بحسب الأسهم التي يملكها.

الفوائد من ضم الأرباح المحتجزة والاحتياطات إلى رأس المال :

- كما ذكرنا منع توزيع هذه الأرباح مستقبلاً.
- إن هذا الشكل من التوزيع غير خاضع للضريبة.
- يحقق مصلحة المساهمين حيث أن كل منهم يحص على أسهم دون مقابل.
- يحقق مصلحة دائني الشركة بسبب زيادة رأسمالها والذي هو ضمانته للدائنين للحصول على حقوقهم

مثال :

يتكون رأسمال شركة مساهمة من ١٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٧٠٠ ل.س كما بلغت الأرباح المحتجزة ٢٠٠٠٠٠٠ ل.س. قررت الشركة زيادة رأسمالها بضم جزء من الأرباح المحتجزة مقابل إصدار ١٠٠٠ سهم منحة المطلب :

١- قيود اليومية اللازمة.

٢- بفرض أنه لدينا مساهم يملك ٥٠ سهم عادي في الشركة فكم سهم منحة يستحق هذا المساهم.

الحل :

أولا : قيود اليومية :

٧٠٠٠٠٠	من ح/ الأرباح المحتجزة	إلى ح/ أسهم منحة للتوزيع
٧٠٠٠٠٠	إصدار أسهم منحة مقابل جزء من الأرباح المحتجزة	
٧٠٠٠٠٠	من ح/ أسهم منحة للتوزيع	
٧٠٠٠٠٠	إلى ح/ رأس المال-أسهم عادية	زيادة رأس المال بأسهم المنحة

ثانيا :

١٠٠٠٠ سهم عادي تستحق ١٠٠٠ سهم منحة

٥٠ سهم عادي تستحق ٥ سهم منحة

$$س = \frac{50 \times 1000}{1000} = ٥ \text{ أسهم منحة}$$

انتهى الحل.

ثالثا : تحويل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم :

هذه الفقرة محذوفة.

رابعا : تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية :

سؤال : ما هو الفرق بين الأسهم الممتازة وسندات القرض؟

الأسهم الممتازة ليس لها زمن استحقاق كما أن الشركة في حال قررت عدم توزيع أرباح على الأسهم فهي غير ملزمة بإعطاء الأسهم الممتازة أرباح كم أن الأسهم الممتازة تعد جزء من حقوق الملكية.

أما السندات فلها زمن استحقاق والشركة ملزمة بدفع فوائد على السندات ولو تحققت خسارة كما أن السندات هي دين على الشركة وليست جزء من حقوق الملكية.

قد ينص الاتفاق على أن الأسهم الممتازة تكون قابلة أو ملزمة بالتحويل إلى أسهم عادية خلال مدة معينة وبالتالي يجب أن تكون الأسهم المحولة هي بالأساس قابلة للتحويل.

مثال :

أصدرت شركة مساهمة ٢٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س مقابل تحويل ١٥٠٠ سهم ممتاز بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س وكانت الأسهم الممتازة قد أصدرت بعلاوة إصدار قدرها ٦٠٠٠٠.

من المذكورين	
ح/ رأس المال-أسهم ممتازة	٧٥٠٠٠٠
ح/ رأس المال المدفوع من الأسهم الممتازة	٦٠٠٠٠
ح/ الأرباح المحتجزة	١٩٠٠٠٠
إلى ح/ رأس المال-أسهم عادية	١٠٠٠٠٠٠
تحويل ١٥٠٠ سهم ممتاز إلى ٢٠٠٠ سهم عادي	
هنا تلجأ الشركة إلى تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية للتخفيف من توزيعات الأرباح وخاصة إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح ولكي تحت حملة الأسهم الممتازة على تحويل الأسهم فهي تمنحهم عائد إضافي ولذلك فإن هذا العائد الممنوح يؤخذ من الأرباح المحتجزة. مثال (٢) :	
أصدرت شركة مساهمة ١٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س مقابل تحويل ١٠٠٠ سهم ممتاز بقيمة اسمية ١٥٠٠ ل.س وكانت الأسهم الممتازة قد أصدرت بعلاوة إصدار قدرها ٢٥ ل.س للسهم الواحد.	
من المذكورين	
ح/ رأس المال-أسهم ممتازة	١٥٠٠٠٠٠
ح/ رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية (أسهم ممتازة)	٢٥٠٠٠
إلى المذكورين	
ح/ رأس المال-أسهم عادية	١٠٠٠٠٠٠
ح/ رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية (أسهم عادية)	٥٢٥٠٠٠
تحويل ١٠٠٠ سهم ممتاز إلى ١٠٠٠ سهم عادي	
إذا هنا الإيراد الذي تحقق للشركة من تحويل الأسهم يعتبر رأسمال مدفوع إضافي.	